الأمم المتحدة

CRPD/CSP/2015/SR.3

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

Distr.: General
8 October 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية
حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
الدورة الثامنة
نيويورك، ٩-١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥

محضر موجز للجلسة الثالثة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد: غيلهيرمي دي أغيار باتريوتا (نائب الرئيس) ..... (البرازيل)

المحتويات

مناقشة عامة (تابع)

اجتماع المائدة المستديرة ١: تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في إطار الحد من الفقر وعدم المساواة

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات في مذكرة بإحدى لغات العمل وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر ثم إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-09451X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظرا لغياب السيد أوه جون (جمهورية كوريا)، تولى السيد غيلهيرمي دي أغيار باتريوتا (البرازيل)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

مناقشة عامة (تابع)

١ - السيد عبد الله محمد (السودان): قال إن السودان اعتمد تدابير لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأنشأ مجالس للأشخاص ذوي الإعاقة في محافظات البلد الثماني عشرة. وخمسون في المائة من أعضاء تلك المجالس أشخاص ذوو إعاقة. وقد تم مواءمة القانون المحلي مع الاتفاقية، وقد استشيرت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بمشروع قانون بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة. ويجري وضع استراتيجيات من أجل تعميم مراعاة قضايا الإعاقة بالتعاون مع جميع الوزارات والإدارات وفقا لولاية كل منها. وتدعم المؤسسات الرسمية الأخرى أيضا حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك مختلف اللجان الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الدولية ذات الصلة.

٢ - واستطرد قائلا إن السودان مستعد لتبادل خبرته مع سائر الدول الأعضاء والتعاون معها والاستفادة من خبراتها، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال المنظمات الإقليمية أو منظومة الأمم المتحدة. وقال إن الحكومة تعترف بنواحي النقص في قاعدة بياناتها الإحصائية بشأن الإعاقة وانخفاض مستوى الوعي المجتمعي بقضية الإعاقة والافتقار إلى بناء القدرات في ذلك المجال. وهذه العوامل تحتم كفالة التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي في مجال البرامج المتعلقة بالإعاقة.

٣ - واسترسل قائلا إن السودان يُقدر الجهود المبذولة في صياغة أهداف التنمية المستدامة وفي إدراج إشارات إلى الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن تلك الأهداف ومؤشراتها وآليات التمويل والتنفيذ. ويدعم السودان المقترح الداعي إلى الإدراج الصريح لإشارات إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في الأهداف المتصلة بالفقر والصحة.

٤ - السيدة ساندوفال (نيكاراغوا): قالت إن حكومة نيكاراغوا تسترد الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات عديدة، بما في ذلك المساواة والإنصاف، والرعاية الصحية، والتعليم، والتوظيف، وتيسير ارتياد وسائل النقل العام ودخول المباني العامة والخاصة والمجتمعية. وفي الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، اضطلعت الحكومة بدراسة بالتعاون مع حكومة كوبا لتعيين جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في البلد وتحديد نوع إعاقتهم. وأسفرت الدراسة عن وضع مجموعة من البرامج والأنشطة، منها منح كراسي متحركة للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين؛ والبث التليفزيوني لفصول دراسية لتعليم لغة الإشارة؛ وبرامج توعية موجهة للأسر بشأن المسائل ذات الصلة بالأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

٥ - واسترسلت قائلة إنه قد أصدر قانون بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأنشئ مجلس وطني بأمانته الخاصة في وزارة الصحة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أنشئ مجلس مواطنين للأشخاص ذوي الإعاقة لتنفيذ أعماله. ووضعت أيضا سياسة لتعزيز سُبل الحصول على التعليم الشامل في المدارس العامة من خلال غرف دراسية متكاملة لتمكين الأطفال ذوي الإعاقة من التفاعل بشكل طبيعي مع زملائهم الذين من سنهم.

٦ - وأردفت قائلة إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تكون شاملة للجميع، وينبغي أن تشمل المبادرات العالمية للحد من الفقر وعدم المساواة منظورا يتعلق بالإعاقة. ولا يمكن تحقيق هدف إنمائي متفق عليه دوليا ما لم تؤخذ في الاعتبار حقوق بليون شخص من ذوي الإعاقة واحتياجاتهم ومنظوراتهم.

٧ - السيدة سيبيبيا (زمبابوي): قالت إن زمبابوي بصدد مواءمة التشريعات المتعلقة بالإعاقة مع دستورها ومع الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، اضطلعت حكومة بلدها بدراسة استقصائية وطنية بشأن الإعاقة في عام ٢٠١٣ بغية الحصول على بيانات وافية يستند إليها في وضع السياسات المقبلة. وضمت جميع مراحل الدراسة الاستقصائية أشخاصا ذوي إعاقة كباحثين. وسيصدر تقرير شامل عن الدراسة الاستقصائية في تموز/يوليه ٢٠١٥. ولغة الإشارة، وفقا لدستور زمبابوي الذي محوره الناس، إحدى اللغات الرسمية الست عشرة، ويجري حاليا إعداد مشروع قانون بشأن لغة الإشارة.

٨ - وأردفت قائلة إنه بموجب التشريعات الحالية، يمكن للمنظمات الطوعية الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة أن تُكمل الجهود التي تبذلها الحكومة لتقديم الخدمات القائمة على الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد وضعت الحكومة أيضا استراتيجية للصحة العقلية مدتها خمس سنوات لتحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية. والتعليم حق أساسي من حقوق الإنسان ووسيلة للحد من الفقر وعدم المساواة، ومن ثم فقد وضعت حكومة بلدها سياسات لمساعدة المتعلمين ذوي الإعاقة عن طريق تنقيح المناهج الدراسية وتوفير التكنولوجيا والهياكل الأساسية ذات الصلة. وقد وُضع دليل للمعلم بشأن التعليم الشامل للجميع وأنشئت وحدات موارد في المدارس العامة لخدمة المتعلمين ذوي الإعاقات السمعية والبصرية والبدنية، وذوي الإعاقة العقلية والإعاقات المتعددة. وأضافت إن حكومة بلدها تواصل التوعية بمسائل الإعاقة من خلال مبادرات مثل إقامة معرض سنوي بشأن الإعاقة يقوم بتنسيقه مستشار خاص بشأن الإعاقة والتأهيل في مكتب رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، القصد منه عرض نتاج إبداع الأشخاص ذوي الإعاقة. ويكفل المجلس الوطني للفنون والمعرض الوطني لزمبابوي أيضا المشاركة التامة للأشخاص ذوي الإعاقة في مهرجانات الفنون والكرنفالات وعروض الموسيقى والرقص.

٩ - واسترسلت قائلة إن إعداد التقرير الأول بشأن الجهود التي تبذلها زمبابوي من أجل تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بلغ الآن مرحلة متقدمة. وامتثالا للقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، انتُخبت زمبابوي رئيسة للجنة التقنية المتخصصة المكرسة لإنشاء هياكل أساسية للإعاقة تابعة للاتحاد الأفريقي. وأضافت إن حكومة بلدها قد استضافت أيضا مؤتمر مائدة مستديرة بشأن تعميم مراعاة مسائل الإعاقة.

١٠ - السيدة زاناتوفا (كازاخستان): قالت إن حكومة بلدها قد صدَّقت مؤخرا على الاتفاقية، وبذلك تُعزز التزامها بتحقيق المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة. وكازاخستان ملتزمة منذ أمد طويل بتغيير النموذج الاجتماعي للإعاقة. وتم تحويل الأولوية من صرف المستحقات الاجتماعية في الوقت المناسب إلى تعزيز إمكانية الوصول والشمول. وتشمل خطة العمل الوطنية بشأن الإعاقة استراتيجيات لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الصحة والتعليم والعمل وجميع نواحي الحياة الأخرى، مع التركيز بشكل خاص على إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج الاجتماعية الحكومية من خلال مستشاري المجتمع المدني في جميع مناطق البلد الست عشرة. وثمة مجال رئيسي للسياسة العامة وهو التدابير التي تضطلع بها الحكومة لتعزيز إيجاد فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة، وستقوم الحكومة، اعتبارا من عام ٢٠١٨، بتقديم إعانات مرحلية لأرباب العمل من أجل إيجاد فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة. وأضافت قائلة إن القصد من القانون المتعلق بإدخال تعديلات على المدونات القانونية هو مواءمة الآليات والتشريعات الوطنية لبلدها مع المعايير الدولية، مع التركيز بشكل خاص على إمكانية الوصول ، وحرية الاختيار، والإدماج الاجتماعي، وسوق العمل.

١١ - السيدة وارمينغتون (المملكة المتحدة): قالت إن الاتفاقية بيان هام للحقوق التي يجب أن يكون بوسع جميع

الأشخاص ذوي الإعاقة ممارستها إذا ما أريد لهم أن يعيشوا حياة مستقلة كأفراد متساوين في المجتمع. وأضافت أن المملكة المتحدة ملتزمة بإزالة العقبات وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من تعظيم إمكاناتهم، كما يتجلى في نهج حكومة بلدها إزاء التعاون الإنمائي الدولي. فالإعاقة سبب للفقر ونتيجة له في الوقت ذاته، والقضاء على الفقر المدقع يتطلب اتباع نهج قائم على الحقوق.

١٢ - واستطردت قائلة إن المملكة المتحدة استضافت في عام ٢٠١٤ المؤتمر الدولي لبيانات الإعاقة الذي ساعد على تكوين توافق آراء بشأن الحاجة إلى توفير بيانات مصنَّفة قابلة للمقارنة، ونشرت إطارا طموحا بشأن الإعاقة لتحسين تضمين مسائل الإعاقة في جميع السياسات الحكومية كعنصر أساسي فيها. ويستند هذا الإطار إلى النموذج الاجتماعي للإعاقة، وقد وُضع من خلال التعامل مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة المتحدة والجنوب العالمي.

١٣ - وأردفت قائلة إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي ألا تذر أحدا خارجها، ولا ينبغي اعتبار جميع الأهداف والغايات المقبلة قد تحققت إلا إذا تم تحقيقها بالنسبة لجميع الفئات في المجتمع، بمن فيها الأشخاص ذوو الإعاقة. وينبغي أن يجعل الإطار الجديد الناس محور جهود التنمية، ويكفل جمع البيانات اللازمة لقياس حجم التحدي والتقدم المحرز في مواجهته بطريقة شاملة للجميع ومصنفة بحسب فئات منها الإعاقة. ولن يتسنى القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ بدون وضع أهداف طموحة في مجال الإعاقة.

١٤ - السيدة موريوكي (كينيا): قالت إن حكومة كينيا قد أطلقت عمليات إصلاح بغية مواءمة جميع القوانين والسياسات الوطنية مع الاتفاقية، وإن مختلف الوكالات مسؤولة عن تنفيذها. وأضافت أن المادة ٥٤ من دستور كينيا مكرسة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتُطبق سياسة شراء تحويلية تُخصص نسبة ٣٠ في المائة من مناقصات الشراء الحكومية للأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب، والنساء، كوسيلة لوقايتهم من الفقر.

١٥ - واسترسلت قائلة إن الإنصاف مبدأ متكرر في البرامج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقد أدخلت حكومة بلدها مؤشرا بشأن تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في تعاقدات القطاع العام القائمة على الأداء كوسيلة للتوعية بين موظفي الحكومة. وشملت الأولويات الأخرى للحكومة زيادة إمكانية الوصول إلى المباني والحصول على المعلومات، وكفالة أن تُمثل نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة ٥ في المائة من قوة العمل. ولدى المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة صندوق موجه يوفر للأشخاص ذوي الإعاقة المعدات اللازمة لبدء مشاريعهم التجارية. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر برنامج للتحويلات النقدية الضمان الاجتماعي للأشخاص الذين لا يمكنهم إعالة أنفسهم أو مُعاليهم. وتمنح الحكومة أيضا إعفاءات ضريبية بشأن الأجهزة المعِينة وتُقيد الأشخاص ذوي الإعاقة في الصندوق الوطني للتأمين الصحي بدون تكلفة.

١٦ - واستطردت قائلة إن رئيس كينيا قال في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث إنه كلما ارتفع معدل الفقر وانخفضت بحدة القدرات على التكيف زاد تعرض النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة للخطر. ولذلك، تقر كينيا إطار سنداي للحد من أخطار الكوارث. وأضافت إن التنمية الشاملة تتطلب تمكين الجميع، وإن كينيا تعترف بالإعاقة بوصفها قضية شاملة لقطاعات عديدة. وقد أحرزت كينيا تقدما نحو تنفيذ أحكام الاتفاقية، وسيُقدم تقريرها الأول للنظر فيه من جانب اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في آب/أغسطس ٢٠١٥. وعلى وجه الخصوص، أحرزت كينيا تقدما في جمع الإحصاءات والبيانات، بما في ذلك خلال التعداد الوطني للسكان لعام ٢٠٠٩. وتُعد المسودة الأولى للوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٥ وثيقة طموحة توفر أساسا جيدا لشمول أكبر أقلية في العالم، وهي المليون شخص ذوو الإعاقة.

١٧ - السيد غالدوس (بيرو): قال إن بلده يُروج ثقافة لاحترام الاختلافات وقبول الأشخاص ذوي الإعاقة. وينبغي أخذ احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في الاعتبار في مبادرات القضاء على الفقر. وفي هذا السياق، تُعزز حكومة بلده السياسات العامة الموجهة نحو إزالة العقبات التي تعترض ممارسة الحقوق الأساسية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة. وأضاف قائلا إن بيرو تقوم أيضا بمواءمة تشريعاتها مع مبادئ الاتفاقية بهدف وضع إطار قانوني لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وإن النمو الاقتصادي يحتاج إلى تخصيص الموارد لصالح الفئات الضعيفة بوجه عام، ولصالح الأشخاص ذوي الإعاقة بوجه خاص، من خلال برامج التوظيف، والتعليم، والرعاية الصحية. وإن حكومة بلده ملتزمة أيضا بدعم شعور الاعتداد بالذات لدى جميع الأشخاص وتمكينهم، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، وتُدخل تبعا لذلك إصلاحات من أجل توفير خدمات الصحة الوقائية والتأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة. ومن الضروري أيضا إتاحة إمكانية الوصول إلى البيئات الحضرية والنقل والاتصالات كوسيلة لتعظيم إمكانات الأشخاص ذوي الإعاقة، وينبغي للمجتمع الدولي أن يُضاعف من جهوده لإدراج منظور بشأن الإعاقة ضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٨ - السيد توليدانو لانديرو (المكسيك): قال إن بلده لديه برنامج وطني شامل لتنمية قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم. وهو يشمل جميع قطاعات السكان وجميع فروع الحكومة الثلاثة، فضلا عن ٣٢ هيئة عامة يلزم امتثالها للاتفاقية. وأضاف أنه عقب الحوار الذي أجري مع اللجنة وتلقي توصياتها، أنشأت حكومة بلده فريقا عاملا مخصصا لتنفيذ تلك التوصيات تحت إشراف وزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، ومجلس تنمية قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم. ويضم الفريق أيضا ممثلين للمؤسسات الاتحادية ذات الصلة؛ والسلطات التشريعية للولايات وحكومات الولايات؛ واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ ومنظمات المجتمع المدني. وقد صدَّق مجلس الشيوخ مؤخرا على معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات. وبذلك يستفيد أكثر من مليون شخص من ذوي الإعاقات البصرية في المكسيك من تيسير النفاذ إلى الأعمال المكتوبة المنشورة.

١٩ - وانتقل إلى الصعيد الدولي، فقال إن المكسيك تلاحظ التقدم الكبير المحرز في إدماج منظور الإعاقة في أعمال منظومة الأمم المتحدة. وإن المكسيك ترجو أن يتم في عام ٢٠١٦، الذي سيوافق مرور عشر سنوات على اعتماد الاتفاقية، العمل على وضع استراتيجية، بالاشتراك مع الدول الأخرى والأطراف المعنية الأخرى، لدعم التصديق العالمي على الاتفاقية. وستستند تلك الاستراتيجية إلى تقديم الدعم والتعاون من أجل تحديد العقبات التي تعترض التصديق. والهدف النهائي هو إزالة العقبات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين لا يزالون يمثلون قطاعا ضعيفا بشكل خاص من قطاعات السكان.

٢٠ - السيدة هجرس (مصر): قالت إنه على الرغم من تصديق مصر المبكر على الاتفاقية فقد كان تنفيذها أبطأ من المنشود، مما أفضى إلى قيام الأشخاص ذوي الإعاقة بتظاهرات غير مسبوقة ضد النظام السابق في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١١، كانوا أيضا بين أول من شاركوا في ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير، التي أسفرت عن تحقيق تقدم سياسي واجتماعي واقتصادي في مصر. وكان أحد المكاسب الأولى إصدار قرار وزاري بتأسيس المجلس الوطني لشؤون الإعاقة.

٢١ - واسترسلت قائلة إنه في عام ٢٠١٣، وخلال الموجة الثانية للثورة، مُنحت القضايا التي تمس الأشخاص ذوي الإعاقة أولوية أعلى على جدول أعمال الحكومة الجديدة

باعتماد استراتيجية تنمية شاملة ومنح الحق للمجلس الوطني لشؤون الإعاقة في ترشيح ممثل في لجنة الدستور الجديد. ونتيجة لاتباع مسار مزدوج، وهو نهج تشاركي يضم منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والناشطين وأصحاب المصلحة الآخرين، شمل دستور عام ٢٠١٤ ثماني مواد تتناول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتكفل الحقوق التقدمية التي حُصل عليها في الدستور تعميم إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التعليم والتوظيف، وحقهم في الترشح عن طريق نظام الحصص.

٢٢ - السيد عطية (مصر): قال إن المجلس الوطني لشؤون الإعاقة يُعِد حاليا قانونا جديدا بشأن الإعاقة متماشيا مع الاتفاقية والدستور. ومصر تُدرك تمام الإدراك أن مواجهة تحديات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تتطلب حتما التصدي للفقر وتلبية الاحتياجات غير الملبَّاة للأشخاص ذوي الإعاقة. وتبعا لذلك، ينبغي توجيه اهتمام خاص لوضع استراتيجية وطنية جديدة بشأن الإعاقة تستند إلى الاتفاقية. وسيكون من الضروري أيضا تخصيص موارد كافية لوضع استراتيجية لبناء القدرات، وجمع إحصاءات دقيقة عن الأشخاص ذوي الإعاقة، وإزالة العوائق، وتعزيز إمكانية الوصول في جميع البيئات. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز التعاون والشراكات على الصعيد المتعدد الأطراف، بما في ذلك التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، وكفالة المشاركة التامة من جانب الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع عمليات التنمية.

٢٣ - واستطرد قائلا إن المجلس يساوره القلق لأن الهدفين المقترحين ١ و ٣ من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لا يشملان قضية الإعاقة البالغة الأهمية. ولذلك، يحث المجلس الحكومات على تصحيح ذلك الإغفال. وأضاف أن مصر تُكرر تأكيد التزامها بتعميم مراعاة قضايا الإعاقة في استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية.

٢٤ - السيدة ماكاكول (ليسوتو): قالت إنه على الرغم من الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لوضع إطار معياري دولي بشأن الإعاقة، وتركيزها على التنمية الشاملة للجميع، كما يتجلى في الأهداف الإنمائية للألفية التي شكلت السياسة الاجتماعية الوطنية والدولية، فقد استُبعدت مسألة الإعاقة من تلك الأهداف ومن غاياتها ومؤشراتها. ولذلك غابت مسألة الإعاقة عن الأعين إلى حد بعيد، ونادرا ما تُدرج في السياسات أو البرامج الوطنية. ومع ذلك، فقد تزايد الاعتراف في السنوات الأخيرة بأنه لا يمكن لمسار للتنمية أن يستبعد الأشخاص ذوي الإعاقة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وأضافت قائلة إن تنفيذ هذه الرؤية الإنمائية يتطلب وضع سياسات وطنية تُعزز المساواة وإجراء تغييرات في المفهوم العام للإعاقة بإزالة الممارسات والقوالب النمطية الاجتماعية القائمة على التمييز. وقد اعتمدت ليسوتو أطرا تشريعية وسياساتية تحظر بالتحديد التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة وتحمي حقوقهم.

٢٥ - واسترسلت قائلة إن إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن يُنظر إليه باعتباره فرصة لتصحيح مظالم الماضي. وإنه لابد من مواصلة تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في خطة التنمية العالمية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تحول في السياسة العامة - من التركيز بالدرجة الأولى على تناول أهداف تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة كفئة مستهدفة، إلى التركيز على اتخاذ تدابير تُسهم في تيسير إمكانية الوصول للجميع. فللأشخاص ذوي الإعاقة الحق في المساعدة في تحديد خطة التنمية العالمية؛ وبدون مشاركتهم التامة ستكون الجهود المبذولة لتأمين مستقبل مستدام أضعف من حيث المضمون ومفتقرة إلى التوجيه. وفي هذا الصدد، هناك حاجة متزايدة لتعزيز التعاون وتصميم برامج وسياسات ملائمة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تخصيص موارد كافية لتيسير تنفيذ هذا التعاون ونجاحه. ومن ثم تدعو ليسوتو شركاء التنمية إلى تقديم المساعدة التقنية والإدارية والمالية من أجل إنشاء سياسات وممارسات للرصد بهدف تعزيز الإدماج.

٢٦ - وأردفت قائلة إن المجتمع العالمي على مشارف عصر إنمائي جديد، وعلى طريق تحقيق مجموعة جديدة من الأهداف والغايات الطموحة. ويُعد اجتثاث عدم المساواة وكفالة حقوق الإنسان والكرامة والرفاه لجميع الأفراد أمورا ضرورية لكفالة الانتفاع بفوائد التنمية المستدامة. ويجب ألا تُخلف خطة التنمية الجديدة أحدا حيث تتخذ خطوات تحويلية من أجل وضع العالم على مسار مستدام.

٢٧ - السيدة لاندري (المراقب عن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان): قالت إن المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، بوصفها الهيئات العامة المخولة ولاية قانونية أو دستورية تتعلق بحقوق الإنسان، والتي تتصرف على نحو مستقل عن الدول، تُناصر منذ أمد طويل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتتمتع بوضع مثالي يُمكنها من المساعدة على ترجمة عبارات الاتفاقية إلى إجراءات عملية على المستوى المحلي. وأضافت إنه على الرغم من أن اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية كان في الحقيقة إنجازا هاما، فقد خلت هذه الأهداف من اعتراف بالاحتياجات الإنمائية المحددة لفئة ضعيفة على نحو خاص، وهي البليون شخص ذوو الإعاقة في العالم. وكما هو مألوف دائما، لم يسلط الضوء على الأشخاص ذوي الإعاقة. ومع ذلك، فقد تغير العالم منذ ذلك الحين، وبات من المعترف به حاليا أن الأشخاص ذوي الإعاقة لهم حقوق الإنسان ذاتها مثل جميع لأشخاص الآخرين. ومن الحقوق الأساسية بين هذه الحقوق حق جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في تنمية إمكاناتهم الكاملة في المجتمع جنبا إلى جنب مع إخوانهم المواطنين.

٢٨ - وأردفت قائلة إن لجنة التنسيق الدولية تُرحب بأهداف التنمية المستدامة المقترحة التي هي أهداف جريئة وشاملة بصورة معقولة وتعكس معايير حقوق الإنسان أفضل مما سبقها. ومن شأن زيادة مشاركة المجتمع المدني والرصد وإطار الاستعراض، مما تضمنته المسودة الأولى لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أن تُنشئ قناة هامة لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة. وتُشجع لجنة التنسيق الدولية الدول على الإبقاء على هذه التوقعات الكبيرة للأهداف الإنمائية الجديدة. وقد كان الشعار القائل ''لا شيء يتقرر لنا بدون مشاركتنا'' ملهما في إعداد الاتفاقية. وقد حققت الجهود المحمودة من جانب المجتمع الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة والرامية إلى كفالة عدم إغفالهم في الأهداف المستدامة نتائج مشجعة.

٢٩ - واسترسلت قائلة إن المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان قد لاحظت، من خلال أعمالها اليومية على الأرض، أن الإعاقة والفقر يتلازمان في أغلب الأحيان نتيجة لعدم إتاحة فرص العمل وعدم تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة على النحو الملائم في أماكن العمل. وتزيد آثار أشكال التمييز المتعددة من ضعف كثير من الفئات المحرومة التي يجب الاعتراف باحتياجاتها الخاصة وتلبيتها. وعلاوة على ذلك، تم تحديد حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول إلى العدالة باعتباره أشد حقوق هذه الفئة تعرضا للانتهاك. وتمشيا مع المادة ١٣ من الاتفاقية، وعلى النحو المحدد في أهداف التنمية الجديدة، ينبغي أن تعتمد الدول تدابير لضمان ذلك الحق للأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٠ - واستطردت قائلة إن لجنة التنسيق الدولية وأفرادها ملتزمون التزاما ثابتا بالعمل مع الحكومات الوطنية والمجتمع المدني ومجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة للمساعدة على كفالة أن تحتفل هذه الجهات في عام ٢٠٣٠ بتحقيق تقدم حقيقي لجميع مواطني العالم، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. وتحقيقا لهذه الغاية، كررت تأكيد رأي منظمتها، كما أعرب عنه خلال المفاوضات الحكومية الدولية بشأن متابعة واستعراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ومفاده أنه لا ينبغي استخدام الأزمة الاقتصادية الحالية ذريعة لتقييد الحقوق الاجتماعية، بما فيها حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣١ - السيد ماروكين (المراقب عن مؤسسة تيليتون المكسيك): قال إن المؤتمر يتيح فرصة للأمل وللعمل معا، وليكون لنا صوت، ولكن قبل كل شيء إعمال الحق في إقامة عالم شامل للجميع والالتزام بذلك. وعلى الرغم من أن المجتمع الحديث قد تعلم منذ أمد بعيد أن الحقوق متأصلة في الطبيعة البشرية وليست رهنا بتفضل أحد، فما زالت تلك الحقوق بنيانا بشريا هشا لا تقوم له قائمة إلا بجهد جهيد. ومع ذلك، فقد ناضلت البشرية عبر التاريخ من أجل الحق في الحرية والكرامة والعدالة والمساواة بجميع أشكالها. ويتيح المؤتمر فرصة لضمان إقامة عالم تُحترم فيه أرفع المُثل.

٣٢ - واسترسل قائلا إن من المهم الحفاظ على روح الاتفاقية ومقصدها بكفالة جعل القوانين والأنظمة المحلية متفقة معها. وإن منظمته تعمل بلا كلل منذ أكثر من ١٨ عاما لحماية حقوق الطفل، ومن أجل بناء مستقبل يسوده الاحترام والمساواة والشمولية. وهذه المنظمة التي تُمثل أكثر من ٠٠٠ ٣٥ طفل مكسيكي من ذوي الإعاقة، يمثلون ١٤،٣ في المائة من الأطفال ذوي الإعاقة الحركية، تدعم تركيز الاتفاقية على حقوق الإنسان وتطبقه.

٣٣ - السيدة ستينر (النرويج): قالت إن السياسة المحلية والخارجية للحكومة النرويجية تستند إلى كفالة حقوق الإنسان للجميع. وإن النرويج ترحب بالتعهد الوارد في مسودة الوثيقة الختامية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بعدم إغفال أحد، لأنه لا يمكن بلوغ الأهداف الإنمائية الأساسية بدون شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وفي التنمية.

٣٤ - وتابعت قائلة إن النرويج بوصفها أحد المنادين بإدراج إشارات صريحة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في الهدف الإنمائي المقترح المتعلق بالتعليم، ستستضيف مؤتمر قمة بشأن التعليم من أجل التنمية في تموز/يوليه، بهدف دعم الجهود العالمية ذات الصلة المضطلع بها لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وقد عُيِّن فريق خبراء دولي لتقديم مُدخلات بشأن تعليم الأطفال والشباب ذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى توفير تعليم جيد للجميع، من الضروري أيضا توفير بيانات موثوق بها للنهوض بتنمية شاملة لذوي الإعاقة. وفي ذلك الصدد، أطلقت السلطات النرويجية في حزيران/يونيه ٢٠١٥ موقعا شبكيا جديدا لعرض الإحصاءات والتحليلات التي توضح ظروف معيشة الأشخاص ذوي الإعاقة في النرويج.

٣٥ - واستطردت قائلة إن النرويج تعترف بأن الأشخاص ذوي الإعاقة يتمتعون بصفة قانونية على قدم المساواة مع الآخرين بدون تمييز. وإن وجود الإعاقة لا يمكن أن يُبرر في حد ذاته فرض أي قيود على ذلك الحق. ولذلك، يساور حكومة بلدها القلق بسبب نطاق المادة ١٢ من الاتفاقية، الذي يتيح سحب الصفة القانونية. وقالت إن وفد بلدها يفهم أن هذا السحب ممكن عند الضرورة كملاذ أخير ويخضع لضمانات صارمة. ويجب تفسير مبدأ تقرير المصير على ضوء حقوق الإنسان الأخرى، مثل الحق في الحياة والحق في الصحة، وبالموازنة مع أهمية كل منها. ويلزم اتباع نهج متوازن ودقيق وإجراء مناقشات مستفيضة لتناول هذه المسائل الهامة.

٣٦ - السيد هلال (المغرب): قال إن إدراج الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة يُعزز الـ ١٧ هدفا والـ ١٦٩غاية المقترحة من الدول الأعضاء لخطة التنمية المستدامة. وإن حالة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يمثلون ما يزيد على ٥ في المائة من السكان، هي محل اهتمام أساسي لدى متخذي القرار والأطراف المعنية المؤسسية في المغرب. وبناء على ذلك، يجري تعزيز الإطار القانوني لحماية تلك الفئة الضعيفة. وينص الدستور الجديد، على وجه الخصوص، على أن الدولة مسؤولة عن إعداد وتنفيذ سياسات تتناول الأفراد والفئات ذوي الاحتياجات الخاصة. وعلاوة على ذلك، يتجلى الالتزام الراسخ للملك محمد السادس بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي هو انعكاس لالتزامه

بمبادئ التكافل والتضامن الإسلامية، في قراره بالتصديق على الاتفاقية والبروتوكول الاختياري الملحق بها.

٣٧ - وأردف قائلا إنه نتيجة لذلك زاد عدد المشاريع والمراكز الاجتماعية الوطنية لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة، فأطلق كثير منها في إطار مبادرة البلد الوطنية للتنمية البشرية. وما زال اليوم الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة يتيح فرصة لتقييم حالة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة على صعيد البلاد ويُلهم بإصلاح بعيد المدى للسياسة العامة ذات الصلة من جانب وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية. وقد دعم تلك السياسة اعتماد مجلس الوزراء في عام ٢٠١٤ مشروع قانون بشأن حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأضاف قائلا إن رئيس الحكومة يرأس لجنة مشتركة بين الوزارات لمتابعة تنفيذ السياسات والبرامج ذات الصلة، وتنسيق الإجراءات الحكومية الرامية إلى تنفيذ السياسة العامة المتصلة بالإعاقة. وعلاوة على ذلك، تشمل الإجراءات الأخرى المضطلع بها وضع برنامج مشترك مع البنك الدولي بشأن تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٨ - وانتقل إلى مجال البحث العلمي، فقال إن المغرب نظم مؤتمره الدولي الأول بشأن التوحد، وأن هذا المؤتمر جمع بين مئات الخبراء الدوليين والوطنيين، وممثلي الحكومة والرابطات. ولكفالة حق الأطفال ذوي الإعاقة الشديدة في التعليم، تُقدم الوزارة المعنية المساعدة من أجل إلحاقهم بمراكز التعليم الخاصة التي تُنشئها الرابطات المتخصصة في هذا الميدان. ونتيجة لتلك الشراكة مع المجتمع المدني، كان هناك ٢ ٣٤٤ طفلا منتظما بالدراسة في ٦٨ مركزا خاصا في عام ٢٠١٤.

٣٩ - واستطرد قائلا إن الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة لهم الحق في الرعاية الصحية والتعليم والإدماج في المجتمع ومكان العمل؛ وليسوا بحاجة إلى الإحسان أو هبات الرعاية الاجتماعية. وإن تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ما زال في محور السياسة العامة في كثير من البلدان، ولكن هناك شوطا بعيدا لا بد من قطعه لتحسين ظروف معيشتهم. ولذا يؤكد وفد بلده على ضرورة تشجيع تبادل أكبر للخبرات فيما يتعلق بالسياسة العامة بشأن الإعاقة ليس فقط بين الجهات الفاعلة التابعة للدولة وغير التابعة للدولة ولكن أيضا فيما بين البلدان. وسيكون من المفيد أيضا تقييم التقدم المحرز نحو تمتعهم الكامل بحقوقهم والعقبات التي تعترض ذلك.

٤٠ - السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن التمكين والتعليم والتوظيف أمور ذات أهمية حيوية، لأن الفقر والأمية يزيدان من عدم المساواة بين الفئات الضعيفة. وقد اعتمدت الحكومة الجديدة لجمهورية إيران الإسلامية صكا قانونيا شاملا جديدا لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة، يهدف إلى الحد من عدم المساواة والفقر على صعيد البلاد. وعلى الرغم من أن القانون الجديد يشمل مجموعة واسعة النطاق من القضايا والخدمات، بما في ذلك إمكانية الوصول، والتأهيل الجيد، والخدمات الطبية، والتغطية التأمينية، والرياضة، والخدمات التقليدية، والسياسات الوقائية، هناك تركيز على توفير التعليم العالي والتدريب المهني من أجل زيادة إمكانية تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلاوة على ذلك، تُقدم الدولة حوافز من قبيل الإعفاءات من الرسوم الجمركية لأرباب الأعمال الحرة الذين يوفرون التدريب والتكنولوجيا المتطورة من أجل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة بالمهارات اللازمة لسوق العمل.

٤١ - وأردف قائلا إنه قد وُجّه اهتمام خاص، لدى إعداد السياسة المتعلقة بالإعاقة، للنساء ذوات الإعاقة حيث أنهن أكثر تعرضا للتمييز والتجاوزات في سوق العمل وغيره من المجالات. وقد سلط التقرير الوطني الأول لجمهورية إيران الإسلامية المقدم إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ الضوء على كثير من التدابير المتخذة من أجل تمكين النساء ذوات الإعاقة.

وتشمل هذه التدابير زيادة تطوير المراكز التعليمية والثقافية والرياضية الخاصة للنساء وتقديم الدعم للتدريب المهني لتلميذات المدارس ذوات الاحتياجات الخاصة، والدعوة إلى تدريب الفتيات في المدارس الثانوية. وسرد قصة المسيرة الملهمة والناجحة للبطل الإيراني الأول للألعاب الأوليمبية للمعوقين، الذي أنشأ منذ ذلك الحين منظمة غير حكومية في إيران من أجل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الرياضة. وأضاف أنه تم تحقيق الكثير على أيدي العدد المتزايد من منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تعمل على التوازي مع الحكومة. كما أن الوعي العام بضرورة حماية تلك الحقوق آخذ في الزيادة.

٤٢ - وتابع قائلا إن من الحتمي إدراج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأطراف المعنية أيضا أن تُشرك الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية والعصبية في إعداد المؤشرات ذات الصلة حتى لا يتخلف أحد بحق عن الركب.

٤٣ - السيد ماكانغا (غابون): قال إن بلده كان أول بلد في أفريقيا الوسطى يُصدق على الاتفاقية وأن حكومته تضطلع منذ ذلك الحين بجهد كبير من أجل حماية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة. وأن الصندوق الوطني للتأمين الصحي والضمان الاجتماعي يُقدم المنافع لجميع الغابونيين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، وأن معايير الاستحقاق لهذه المنافع لا تمييز فيها. وتتاح المساعدة التقنية والمادية للأشخاص ذوي الإعاقة، ويتلقون أيضا مساعدات واستحقاقات مالية سنوية. وتُنظم أنشطة عديدة لتحسين ظروف معيشة الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال مؤسسة أنشأتها سيدة غابون الأولى.

٤٤ - واسترسل قائلا إن المدرسة الوطنية للأطفال ذوي الإعاقة السمعية توفر التعليم في مرحلة رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية وتستعد لإدخال دورة للتعليم الثانوي. ويُقدَّم أيضا التدريب على لغة الإشارة إلى آباء الأطفال ذوي الإعاقة السمعية والموظفين المتعاملين معهم. وبالمثل، تضع حكومة بلده خطة وطنية لتيسير الوصول، بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، لزيادة إمكانية وصولهم إلى المباني العامة، وفرص العمل، والرعاية الصحية، والتدريب والتكنولوجيات الحديثة، والعمليات الانتخابية.

اجتماع المائدة المستديرة ١: تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في إطار الحد من الفقر وعدم المساواة

٤٥ - الرئيس: قال إن أهداف التنمية المستدامة ستعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وقد عمم الميسرون المشاركون في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المسودة الأولى للوثيقة الختامية التي تتضمن أهداف التنمية المستدامة. وتحتوي تلك المسودة على إعلان سياسي ومجموعة من الأهداف والغايات التي تستند إلى عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وتتضمن أيضا مجموعة من وسائل التنفيذ، رهنا بنتائج مؤتمر أديس أبابا الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية دعما لأهداف التنمية المستدامة. ومن منظور الأشخاص ذوي الإعاقة، ينبغي أن يكون التركيز على العناصر الرئيسية في الإعلان السياسي وأهداف التنمية المستدامة ذاتها، بهدف إدماج الركائز الثلاث: الشمولية، والنمو الاقتصادي، والاستدامة البيئية في مفهوم واحد. وتسعى الوثيقة إلى تلخيص تلك الرؤية في عبارة ''الناس والكوكب والرخاء'' التي يمكن إضافة ركيزتين إضافيتين إليها هما ''السلام'' و ''الشراكات''. والرسالة الرئيسية هي أن الناس يأتون أولا. وتشمل الخطة جميع المجالات المتأثرة بالسياسات العامة، وهي عامة وعالمية وشاملة. وتشيع في جميع النصوص فكرة عدم تخلف أحد عن الركب. وتُعد

فكرة عدم التمييز أيضا فكرة أساسية في الخطة الجديدة. ويرد ذكر الأشخاص ذوي الإعاقة صريحا في بعض الأهداف والغايات وينبغي أن يكون موجودا في كامل الوثيقة.

٤٦ - واسترسل قائلا إن المسودة الأولى للإعلان السياسي جاهزة للمناقشة. وثمة قيم معينة لم تحدد بعد في أهداف التنمية المستدامة، ولكنه لا ينبغي إعادة فتح المفاوضات، حيث أن ذلك يمكن أن يقوض التوازن السياسي بين مختلف البلدان والأطراف المعنية. وأضاف أن التركيز على الأهداف الاجتماعية العديدة أمر مرحب به، وكذلك المجالات المواضيعية، وبخاصة تكافؤ الفرص في التعليم والرعاية الصحية والتوظيف والحماية الاجتماعية وما شابهها. وسيلزم إدخال بعض التعديل، على سبيل المثال، على الهدف المتمثل في تخفيض عدد الوفيات العالمية الناجمة عن حوادث المرور على الطرق إلى النصف بحلول عام ٢٠٣٠ بدلا من عام ٢٠٢٠. والتكنولوجيا، في الوقت ذاته، قضية صعبة لأنها في معظم الحالات موجهة نحو السوق وملكيتها خاصة، ولكن هناك بعدا للسياسة العامة عندما يتعلق الأمر بالقضايا الاجتماعية وينبغي أن تشمل مناقشة التكنولوجيا جانبا ذا صلة بالأشخاص ذوي الإعاقة. ومن المهم الاتفاق على ولاية تُمكّن منظومة الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي من تقديم المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة، أو تحسين سُبل حصولهم على التكنولوجيات ذات الصلة، وفقا لما تنص عليه معاهدة مراكش.

٤٧ - السيد لاميكشين (أستاذ بجامعة تسوكوبا، اليابان): قال إنه ينبغي تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد ذُكر في المنتدى العالمي للتعليم الذي عقد مؤخرا في إنشيون أنه لا ينبغي اعتبار أهداف التعليم قد تحققت حتى يحصل المحرومون، وبخاصة الأشخاص ذوو الإعاقة، على تعليم جيد. وفي عام ٢٠١٥، يجب تضمين الأقليات في جميع أهداف التنمية المستدامة.

٤٨ - واسترسل قائلا إن الأشخاص ذوي الإعاقة هم أشد الفئات ضعفا عند حدوث الكوارث الطبيعية، مثل الكوارث التي أصابت نيبال، وهايتي، واليابان مؤخرا. وقد أغفلت مسألة الإعاقة في الأهداف الإنمائية للألفية وربما أعاق هذا الإغفال تحقيق أهداف معينة. ولذلك، ينبغي أن تشمل أهداف التنمية المستدامة مسألة الإعاقة، وينبغي إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة منذ البداية وخلال كامل مرحلة التنفيذ.

٤٩- وأردف قائلا إن هناك تحديا ما زال قائما وهو تلازم الإعاقة والفقر. فالصلة واضحة، ولكنه ما زال هناك نقاش بشأن ما إذا كان الفقر هو الذي يُولد الإعاقة أو الإعاقة هي التي تُولد الفقر. فالبلدان ذات الدخول المرتفعة ينخفض فيها معدل انتشار الإعاقة. وبالمثل، فإن البلدان الأدنى تعليما تكون أيضا أشد فقرا من البلدان الأرفع تعليما. وبالتالي، فالإعاقة والفقر مترابطان. وعلاوة على ذلك، أثبتت البحوث أن الرجال ذوي الإعاقة أشد فقرا من النساء اللاتي بلا إعاقة، ولكن النساء ذوات الإعاقة أشد فقرا من الرجال ذوي الإعاقة، مما يدل على أن النساء ذوات الإعاقة يُعانين من التمييز داخل فئة الأشخاص ذوي الإعاقة. ومع ذلك، يُعد التعليم ضروريا، حيث ثبت أن معدل عائد الاستثمار في تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة أعلى مرتين أو ثلاث مرات من ذلك المعدل بالنسبة لتعليم الأشخاص غير ذوي الإعاقة. وحتى في الفلبين، التي تُعتبر أحد البلدان الخمسة الأولى في العالم من حيث المساواة بين الجنسين، يقل احتمال وجود النساء ذوات الإعاقة، وبخاصة ذوات الإعاقة البدنية أو السمعية، في سوق العمل، مما يعكس تمييزا على أساس نوع الجنس داخل فئة الأشخاص ذوي الإعاقة. والتعليم هو أحد سُبل التغلب على هذه المشكلة.

٥٠ - ومضى قائلا إنه عندما تُتاح للأشخاص ذوي الإعاقة سُبل الحصول على التكنولوجيا، يمكنهم الحصول على فرص التعليم والتوظيف، مما يعينهم على أن يصبحوا مستقلين اقتصاديا ومدمجين اجتماعيا، ويساعد على الحد من الفقر. وينبغي إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية ليس فقط لمنفعتهم هم ولكن أيضا لمنفعة أسرهم والمجتمع ككل. وهناك

حاجة إلى تحول في النموذج من الإقصاء إلى الإدماج، ومن التمييز إلى القبول، ومن التعاطف إلى الحقوق، ومن الإحسان إلى الاستثمار. فمن شأن ذلك أن يُفضي إلى نمو دينامي وإلى مجتمع يمكن للجميع التمتع به. وفي عام ٢٠١٥ يجب إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة إدماجا كاملا في جميع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

٥١ - السيدة فلورنتن غوميز (الأمانة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة، باراغواي): قالت إن النقاش بشأن أهداف التنمية المستدامة لا ينبغي أن يكون بشأن ما إذا كان يلزم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ولكن بشأن كيفية القيام بذلك. ولذا ينبغي للحكومات أن تُبدي الإرادة السياسية لتصميم سياسات عامة شاملة لهم. وينبغي ألا يكون التركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة، ولكن على نظام الحكومة الذي يُقدم السلع والخدمات، وعلى ما إذا كانت تلك السلع والخدمات في متناول الجميع. ومن ثم ينبغي للسياسات العامة أن تزيل العقبات القائمة في سبيل تيسيرها.

٥٢ - واسترسلت قائلة إن الاتفاقية هي أحد الصكوك التي تُمكن الدول من تصميم سياسات عامة شاملة. وعلى الصعيد الإقليمي، يمكن أن يصدق القول ذاته على اتفاقية البلدان الأمريكية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. إذ يتطلب تصميم السياسات العامة الشاملة أن تُحدد الدول الأطراف الحالة الراهنة، وأن تعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وأسرهم، والسلطات المحلية، والسلطات الإقليمية من أجل التفكير عالميا والتصرف محليا. وأضافت إن باراغواي تُعد خطة وطنية تستند إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأثبتت أهمية تحديد أي الأهداف يمكن تحقيقه في الأجل القصير وأيها يمكن تحقيقه في الأجلين المتوسط والطويل. ويُعد تخصيص موارد في الميزانية أساسيا أيضا، وإن كان ذلك في بعض الأحيان غير متاح. ويترتب على إقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة تكلفة باهظة بينما يعد إدماجهم استثمارا. وعندما لا يُتاح للأشخاص ذوي الإعاقة الحصول على التعليم والرعاية الصحية، تكون التكلفة الاجتماعية - الاقتصادية باهظة.

٥٣ - وتابعت قائلة إن المجتمع المدني له دور هام عليه الاضطلاع به في المساعدة في تصميم السياسات العامة. وفي باراغواي، تجمع اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بين ممثلي المجتمع المدني والحكومة من أجل مواءمة القوانين والممارسات. ويُعد التحالف بين الحكومة والمجتمع المدني وجهات المساعدة الدولية أمرا أساسيا لتفادي تكرار الأخطاء. فالإدماج ليس فضلا، ولكنه حق.

٥٤ - السيدة نومي سودرغرين (منظمة My Right، السويد): قالت إن الوقت قد حان للتصدي للتحدي الهائل المتمثل في إنهاء الفقر، ولكن مما له أهمية حيوية التعلم من نجاحات الأهداف الإنمائية للألفية وإخفاقاتها على السواء. ويمكن أن يكون بدء نفاذ الاتفاقية والتصديق الواسع النطاق عليها نقطة انطلاق لخبراء الإعاقة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لكفالة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، وعدم استبعاد قضايا الإعاقة بعد الآن. وقد أوضح كثير من المشاركين الآخرين في النقاش أهمية الحد من الفقر وتحقيق المساواة، ولكن هناك الكثير مما يجب تعلمه من القضايا الجنسانية وإحراز تقدم في هذا المجال. وما زال التمييز القائم على نوع الجنس شائعا، وينبغي تناول جميع أشكال التمييز في نهج مفصل.

٥٥ - واستطردت قائلة إنه في حين تُعد الحماية الاجتماعية جانبا أساسيا في الإدماج، فهي أعظم قيمة بكثير بالنسبة للمجتمع من أجل كفالة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم أيضا في التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي. ومن شأن التعليم والتوظيف أن يساعداهم على أن يصبحوا مواطنين منتجين. ومن المهم كفالة تحديد هذه الجوانب تحديدا تاما في أهداف التنمية المستدامة. وينبغي استخدام

مؤشرات خاصة للإعاقة وتعزيزها حيثما يتاح ذلك. وقد ركز المؤتمر تركيزا خاصا على إدراج الجانب المتعلق بالإعاقة في الهدف المقترح ١ من الخطة الجديدة، ولكن المهم الاضطلاع بالحد من الفقر بالقيام بعمل إنمائي في البلدان المانحة والمستفيدة على السواء عن طريق نهج ذي شقين. ومرة أخرى، يُعد إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم وأسرهم أمرا حيويا لكفالة فعالية خطة التنمية واستخدام مؤشرات رصد مناسبة.

٥٦ - واسترسلت قائلة إنه كان من حُسن طالعها أن كانت عضوة في الوفد السويدي المشارك في المفاوضات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وفي المناسبات النادرة التي تدعو فيها الحكومات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة في الوفود أو المشاورات، ينبغي لتلك المنظمات أن تغتنم الفرصة لتحسين التفاهم والاستفادة من خبرتها في إثراء عمليات التفاوض واتخاذ القرار والسياسات الوطنية بالمعلومات. ومن شأن التآزر من أجل التحدث بصوت واحد وإنشاء إطار داعم أن يعودا بالنفع على الجميع.

٥٧ - وأردفت قائلة إن السبيل الوحيد لكي لا يتخلف أحد عن الركب هو مواصلة المضي قدما. وعلى الذين سيكون لهم شرف المشاركة في المؤتمر والأحداث الأخرى المفضية إلى مؤتمر قمة التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر أن يواصلوا جهودهم في بلدانهم لكفالة عدم إغفال قضايا الإعاقة في السياقات الوطنية. فالشراكة طريق ذو اتجاهين؛ وبالتالي على منظمات المجتمع المدني استخدام شبكاتها وجميع القنوات المتاحة لها لترجمة الأفكار المنبثقة عن المناقشات الدولية إلى تدابير عملية يمكن فهمها وتعود بالفائدة على الناس على الأرض.

٥٨ - السيدة ديفانداس (المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): قالت إنه على الرغم من نجاح الجهود المبذولة على الصعيد العالمي خلال السنوات الخمس عشرة الماضية لمكافحة الفقر والحد من عدم المساواة، لا زالت معدلات الفقر وعدم المساواة بين الأشخاص ذوي الإعاقة مرتفعة بالمقارنة بالفئات الأخرى. وقد أثبتت البحوث أن الوضع ذاته قائم في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط والمرتفع. ويتضح ذلك من العقبات الاجتماعية والبيئية المتنوعة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة، فضلا عن ضعف إمكانية الحصول على التعليم والتوظيف، الذي يزداد تعقدا بالنسبة للفئات الضعيفة والأشخاص ذوي الإعاقات النفسية أو المتعددة. والفقر قضية من قضايا حقوق الإنسان، حيث أن من المستحيل كفالة التمتع بحقوق الإنسان أو تحقيق مشاركة تامة فعالة في المجتمع لأشخاص يعيشون تحت خط الفقر.

٥٩ - وتابعت قائلة إن المناقشة المتعلقة بالفقر والإعاقة تُبرر التركيز على النظم الوطنية للحماية الاجتماعية. إذ أن هذه النُظم في غالبيتها العظمى لا تُعزز الإدماج والمشاركة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة؛ بل إن كثيرا منها، عوضا عن ذلك، يُعزز التفرقة والاتكال من خلال خطط تُشجع على إدخال الأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسات أو حتى تحرمهم من قدرتهم على اتخاذ القرار. ومع ذلك، تُعد المادة ٢٨ من الاتفاقية خطوة هامة نحو إقامة نُظم حماية اجتماعية شاملة حقا. وتقترح الاتفاقية إبرام عقد اجتماعي جديد يتم بموجبه توزيع أكثر إنصافا لفوائد التنمية على كامل المجتمع، وتعترف بدور الحواجز الاجتماعية والبيئية في إقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة.

٦٠ - واستطردت قائلة إن على المساعدة الاجتماعية بالتالي أن تنأى عن النُهج الأبوية والاستعلائية والانقسامية التقليدية، وأن تُصبح أداة لتعزيز المواطنة النشطة والاستقلال والمشاركة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة. وأضافت أن الحماية الاجتماعية الشاملة معناها تهيئة ظروف معيشية لائقة للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم؛ وتيسير حصول الأطفال

ذوي الإعاقة على تعليم شامل بالمجان؛ وتوفير التغطية الصحية العامة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة؛ ووضع برامج توظيف تُيسّر دخولهم إلى سوق العمل؛ وتمويل نُظم الإعالة والمساعدة التي تكفل استقلالهم. ومن شأن هذا النوع من الحماية الاجتماعية أن يحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة. وهذه الرؤية ضرورية أيضا لتحقيق نتائج ملموسة في مجال التنمية والحد من الفقر وعدم المساواة، وترجمة الاتفاقية إلى السياسة التحويلية التي وصفها وزير باراغواي.

٦١ - وأردفت قائلة إنه نظرا للعدد الكبير من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في فقر وإقصاء، لا يمكن للمجتمع أن يطيق استبعادهم من برامج الحد من الفقر. إذ أن تكلفة استبعادهم تُمثل ما بين ٣ و ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول. وبالتالي، يُتيح الإطار الجديد لأهداف التنمية المستدامة فرصة فريدة لمواجهة تحدي الفقر وعدم المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة على مستوى العالم. وتُعد المسودة الأولى للوثيقة الختامية خطوة في الاتجاه الصحيح فعلا، ويُرحب الأشخاص ذوو الإعاقة بالإشارات المحددة إلى صور الإعاقة الواردة فيها. ومع ذلك، يجب اغتنام جميع الفرص لكفالة تضمين إشارات واضحة إلى الاتفاقية في الإعلان السياسي وللنظر فيما إذا كانت أهداف التنمية الجديدة تتفق مع المبادئ التي أرستها الاتفاقية. ودعت الدول إلى النظر من جديد في ضرورة إدراج إشارة إلى الإعاقة في أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالفقر والصحة. وقالت إن التكنولوجيا الشاملة قضية جوهرية أيضا، وأعربت عن أملها في أن تُؤتي القيادة الجديرة بالثناء التي أثبتتها البرازيل بشأن هذه القضية مزيدا من الثمار وأن تُفضي إلى الإدماج الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة.

٦٢ - ومضت قائلة إن من المهم، بجانب الإشارات المحددة إلى مسألة الإعاقة، مضاعفة الجهود المبذولة لجمع بيانات مُصنَّفة بشأن الإعاقة، وإدراج مؤشرات محددة للإعاقة لقياس الكيفية التي ستُحسن بها الجهود الوطنية لما بعد عام ٢٠١٥ من أحوال الأشخاص ذوي الإعاقة. وأضافت إن منظومة الأمم المتحدة ككل ووكالات التعاون الدولي، وفوق كل شيء، الدول لها دور هام يتعين عليها القيام به. وعلى جميع الأطراف المعنية أن تمتلك زمام خطة التنمية فيما يخص الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تحقق تقدم كبير بالفعل، ولكنه يلزم بذل جهود أكبر للاستفادة إلى أقصى حد من خطة التنمية الجديدة. وعلى وحدات الإحصاء أن تُشارك بنشاط في جمع البيانات اللازمة لوضع المؤشرات المناسبة التي تزيد من حضور الأشخاص ذوي الإعاقة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها ومتابعتها.

٦٣ - واستدركت قائلة إن أيا من هذه الجهود لن يكون كافيا بدون زيادة التمويل المخصص للتنمية الشاملة. ووجهت الاهتمام إلى المفاوضات المقبلة بشأن تمويل التنمية، التي يؤمل أن تأخذ في الاعتبار حالة الأشخاص ذوي الإعاقة. وقالت إن من المهم أن تتناول الدول ووكالات التعاون الدولي مسألة الإعاقة وتزيد من الموارد المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة، وأن تكفل في الوقت ذاته استفادة البرامج والسياسات العامة للحد من الفقر كذلك. وهذا التركيز ذو الشقين، الذي تُرصد فيه الأموال خصيصا للأشخاص ذوي الإعاقة، وتشمل فيه أيضا أي أعمال إنمائية الأشخاص ذوي الإعاقة، هو تركيز ذو أهمية حيوية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. فالأشخاص ذوو الإعاقة يمثلون ١٥ في المائة من سُكان العالم؛ ولا يمكن أن تكون هناك بعد الآن أعذار لاستبعادهم من خطة التنمية. فلا يجب أن يتخلف عن الركب أحد.

٦٤ - السيدة فيفومي (غانا): طلبت توضيحا للتدابير العملية التي يمكن اتخاذها بشأن قضايا الإعاقة على الصعيد القطري قبل أيلول/سبتمبر.

٦٥ - السيد باي أتيلا (سيراليون): استفسر عن التدابير العملية التي يمكن تنفيذها لتحسين التعليم وتكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة، وبخاصة على ضوء الاحتياجات الخاصة للمعاقين بصريا أو سمعيا. وأضاف أن بعض الدول، بما فيها سيراليون، ليس لديه مطابع للطباعة بطريقة برايل.

٦٦ - السيد دي بوستامانتي (الاتحاد الأوروبي): استفسر عما إذا كان يمكن للسيد لاميكشين أن يُقدم أمثلة للتدابير التي نجحت في التغلب على تلازم الفقر والإعاقة.

٦٧ - السيد باماكا (غواتيمالا): استفسر عما إذا كانت هناك أية وثيقة، بالإضافة إلى الاتفاقية، يمكن أن تدعم العمل اللازم الاضطلاع به على الصعيد القطري، حيث أن كثيرا من الحكومات ليس لديها صك قانوني ملزم بشأن تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة.

٦٨ - السيدة فلورنتن غوميز (الأمانة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة، باراغواي): قالت إن المعلومات ضرورية لتوليد المناقشة والتأثير، وبخاصة من خلال تحالف مع المجتمع المدني والدول ووكالات التعاون الدولي. وتُعد قصص النجاح ذات الصلة بالتعاون الدولي في البلدان قضية شاملة لقطاعات عديدة. وهناك أيضا عدة أمثلة على التعليم الشامل يمكن الاقتداء بها عندما تشرع البلدان في تنفيذ برامج جديدة. وعلى الرغم من أنه لا طائل وراء اختراع العجلة من جديد، ليس من السهل قص ولصق ما يصلح في بلد آخر - فهناك حاجة إلى التفكير عالميا والتصرف محليا، وفقا للسياقات المحلية. ومن المهم أيضا توافر الإحصاءات لدعم اتخاذ القرار استنادا إلى الأدلة.

٦٩ - السيدة نومي - سودرغرين (منظمة My Right، السويد): قالت إنه ينبغي للمشاركين أخذ القضايا الرئيسية التي جرت مناقشتها والدعوة لها على الصعيد القطري. وفي حين أن هناك تركيزا على فعاليات أيلول/سبتمبر، الأهم من ذلك هو التخطيط الوطني بعد اعتماد خطة التنمية الجديدة. وسيقوم عدد من منظمات المجتمع المدني السويدية، بالتعاون مع الحكومة، بعقد حلقة دراسية لمناقشة الأدوار المختلفة للأطراف المعنية وكيفية كفالة الفعالية للخطط، بدءا من السياق المحلي وانتهاء بخطة التنمية الوطنية. ومن المهم التواصل الشبكي مع المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الدولية ذات الخبرة في مجال التعليم الشامل وقضايا الإعاقة الأخرى، والعمل بشكل مستفيض من أجل مواءمة الاستراتيجيات استنادا إلى الاتفاقية مع أهداف التنمية المستدامة. وتُعد المواقع الشبكية التابعة للمنظمات غير الحكومية، وشبكة الإنترنت الأوسع نطاقا أيضا مناجم للمعلومات. وسيكون بلوغ الهدف المتعلق بالتعليم أمرا صعبا - كما دل على ذلك إخفاق الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالأطفال ذوي الإعاقة. وسيستغرق ذلك وقتا، بالنظر إلى تعقد القضايا، ولكن البناء على البرامج القائمة سيكون بداية طيبة.

٧٠ - السيد لاميكشين (أستاذ بجامعة تسوكوبا، اليابان): قال إن للتعليم قيمة اقتصادية عظيمة، ليس للأشخاص ذوي الإعاقة فحسب وإنما للمجتمع ككل. ويجب استخدام الدعوة القائمة على الأدلة لدى التعامل مع الحكومات. ومن شأن البحث عبر الإنترنت عن موضوع ''الإعاقة وعوائد التعليم'' أو مواضيع مماثلة أن يُسفر عن ورقات أكاديمية عديدة بشأن أهمية التعليم للحد من الفقر وتعظيم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل. ومن الممكن استخدام هذا الدليل لإقناع الحكومات بأن الإقصاء مكلف.

٧١ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بمسألة تحقيق التعليم الشامل للجميع، تُعد التكنولوجيا مسألة هامة. وسيُساعد في هذا الصدد الوصول إلى التكنولوجيا، بما في ذلك من خلال البرامج التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). بيد أنه يجب أن تكون الأدوات التكنولوجية المتاحة للأشخاص ذوى الإعاقة فعالة من حيث التكلفة،

مما يُفضي إلى مسألة أخرى وهي: تباين الاستثمار، أو توزيع الموارد داخل الأسر المعيشية. ففي الأسر المنخفضة الدخل التي يكون فيها طفل ذو إعاقة وآخر بدون إعاقة، غالبا ما يستثمر الوالدان في الطفل الذي بلا إعاقة. وأحد علاجات ذلك هو تنفيذ سياسات للتحويل النقدي المشروط لتشجيع الوالدين على إرسال الأطفال ذوي الإعاقة إلى المدرسة، وبذلك تزيد فرص حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم. وأضاف أن البحث الذي أجراه في بنغلاديش عن المواقف التمييزية تجاه إتاحة فرص التعليم أثبت أن هناك مستوى عاليا من التمييز، مما قد يعكس إيمانا أقل بقيمة التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة. ومع ذلك، فما أن يستثمر الوالدان في تعليم الأطفال ذوي الإعاقة حتى ينخفض مستوى التمييز. وثمة قضية أخرى يجب تناولها وهي تقديم نوع من الإعانات لتخفيف العبء المالي عن كاهل الوالدين. وعلاوة على ذلك، هناك عقبات مؤسسية، وهي أنه إذا كان الوصول إلى المدارس غير ميسور يقل احتمال ذهاب الأشخاص ذوي الإعاقة إليها، بغض النظر عن القيمة المعطاة للتعليم.

٧٢ - السيدة ديفانداس (المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): ردت على الأسئلة المتعلقة بما يمكن القيام به قبل أيلول/سبتمبر واعتماد القوائم النهائية للمؤشرات، فقالت إن إحدى الخطوات العملية هي أن يقوم جميع الحاضرين بالتأثير على حكوماتهم من أجل إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في الاجتماع الحكومي الدولي المقبل بشأن المسودة الأولى للوثيقة الختامية المقرر عقده في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وتشجيع الدول على أن تتقبل إدخال مزيد من التحسين على الوثيقة، إن أمكن، لمواءمتها مع الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، يمكن للأطراف المعنية أن تحاول التأثير على الفريق المشترك بين الوكالات وفريق الخبراء بحيث يمكن الانتهاء من وضع المؤشرات المحددة للإعاقة بحلول آذار/مارس ٢٠١٦. ومن المهم في الأجل القريب أو الأجل الأطول، البدء في وضع سياسات تترجم أهداف التنمية المستدامة إلى إجراءات محددة تعود بالفائدة على حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. وقالت إن وفدها على استعداد، في هذا الصدد، لتقديم الدعم التقني اللازم لتسهيل هذه العمليات.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.